الأمم المتحدة

A/77/89/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 June 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البندان 21 (ب) و 145 من القائمة الأولية*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا" (انظر A/77/89).

* A/77/50.

240622 150622 22-08690 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - تقيّم وحدة التفتيش المشـــتركة، في تقريرها المعنون "اســـتعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الســـاحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا" (انظر A/77/89)[1]، التحديات المطروحة والفرص المتاحة والممارسـات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بعمل مؤسسـات منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 في السنوات الخمس الأولى منه، وتقدِّم اقتراحات للتحسين.

ثانيا - التعليقات العامة

2 - ترحب المؤسسات بالتقرير وبالاستنتاجات الواردة فيه.

3 - وقد شُـــرع في تنفيذ بعض جوانب التوصـــيات المقدمة، لكن الكيانات ســـتحتاج إلى موارد أخرى بالإضـــافة إلى الموارد المرصـــودة لها حاليا ليُمكنها تنفيذ التوصـــيات المقدمة تنفيذا تاما. ولو أُجري تحليل إضافي بشأن سُبُل تقليص أو سدّ هذا النقص في الموارد وقُدّمت توصيات في هذا الصدد، لكان ذلك مفيداً. وينطبق ذلك بصـفة خاصـة على الأداء المتوقع من مكتب الممثل السـامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو المكتب الرئيسي للأمانة العامة للأمم المتحدة المسؤول عن هذا المجال من العمل.

4 - وعندما يتناول التقرير الدعم الحكومي الدولي المقدم للبلدان النامية غير الســـاحلية، لا يذكر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاجتماعات الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة السياسات الإنمائية. فالاجتماع السنوي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتضمن جلسة مكرسة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، فيما يتصل بموضوع المنتدى وأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض. كما أنه يتيح لهذه البلدان الفرصة لتقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبشأن التنفيذ لهذه الخطة على نحو متكامل مع برنامج عمل فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تناول الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تواجه أوضـــاعا خاصـــة، بما فيها البلدان النامية غير الســـاحلية، في اجتماعات المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي كذلك، وفقا للتكليف الصـــادر عن الجمعية العامة. ويُشـــدَّد على احتياجات هذه البلدان أيضـــا في الإعلانات الوزارية التي يعتمدها المجلس الاقتصـادي والاجتماعي والمنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى سـنوياً. وتقوم لجنة السياسات الإنمائية، المكلفة بتقديم مشورة مستقلة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسائل السـياسـات الإنمائية، بما في ذلك الاسـتعراضـات التي تُجرى كل ثلاث سـنوات لفئة أقل البلدان نموا، بتقديم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن البلدان التي ينبغي إدراجها في قائمة هذه الفئة أو رفعها منها. وفي كلتا الحالتين، تتولّى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة تقديمَ الدعم، بالإضـــافة إلى تنفيذها مشـــاريع لتنمية القدرات تركز على تقديم الدعم لأغراض الرفع من قائمة أقل البلدان نموا، وتدابير الدعم الدولي، والأدوات التحليلية لمساعدة البلدان التي تواجه أوضـاعا خاصـة، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

(1) تقرير وحدة التفتيش المشتركة متاح تحت الرمز JIU/REP/2021/2.

5 - وفي حين تتفق المؤسسات مع تحليل المفتش فيما يتعلق بالحاجة إلى تكريس قدرات لتعزيز التنسيق الداخلي والدعم التقني المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية، يُلاحظ بعضها أن التوصيات الموجهة إلى المؤسسات المشاركة لتتخذ إجراءات بشأنها ينبغي أن تستند إلى تحليل ملائم وأن تراعي فرادى الولايات.

6 - وبالإضافة إلى ذلك، كان من الأنسب في حالة محتويات التقرير المتعلقة ببلدان المرور العابر لو أُجريت مناقشات مع هذه البلدان ومزيد من المشاورات مع مكتب الممثل السامي.

7 - وتؤيد المؤسسات توصيات الاستعراض جزئيا.

ثالثا - التعليقات على كل توصية على حدة

التوصية 1

يُعيّن الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة جهة تنسيق مؤسسية معنية بالبلدان النامية غير الساحلية، بحلول نهاية عام 2022 إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك بعد، وأن يكون لها اختصاصات واضحة تُوضَع بتوجيه من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتُحدِّد دور ومسؤوليات جهة التنسيق في دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

8 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئيا.

9 - وبينما أفادت عدة كيانات بأنها نفذت هذه التوصية، تربط كيانات أخرى تنفيذها بتوفر الموارد البشرية والمالية اللازمة، ولا سيما في الكيانات التقنية. وتشير كيانات أخرى إلى عدم وجود مساعدات سياساتية وتقنية متمايزة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية ضمن ولاياتها.

10 - وتُفيد المؤسسات التي لديها خطط استراتيجية قطرية لتوجيه نهج العمل الاستراتيجي والبرنامجي على الصعيد القطري بأن تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية سيستمر تمشيا مع الاستراتيجيات الموضوعة خصيصا للبلدان المعنية من البلدان النامية غير الساحلية، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري المعني والجهات المعنية، بدلا من الاعتماد على جهة تنسيق مركزية معنية بجميع البلدان النامية غير الساحلية.

11 - ويعمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي يدعو مكتب الممثل السامي إلى عقد اجتماعاته، على المسائل المتصلة بهذا الموضوع بنشاط. وتمشيا مع إحدى التوصيات المنبثقة عن تقييم مكتب الممثل السامي الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (E/AC.51/2021/2)، وضع هذا الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات اختصاصاته[2] واعتمدها بطريقة تشاركية. وإضافة إلى ذلك، أقرت الجمعية العامة في قرارها 228/75 بأن الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات آليةٌ معززةٌ لتنسيق عمليات تنفيذ برنامج عمل فيينا. وتتضمن اختصاصات الفريق تعريفا لأدوار ومسؤوليات جهات التنسيق فيما يخص دعم تنفيذ هذا البرنامج.

(2) متاحة على الرابط التالي: www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/terms_of_reference_iacg_lldcs_final.pdf.

التوصية 2

يكلِّف الأمين العام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية لوضع استراتيجية وخطة تنفيذ مُحْكَمَتين وشاملتين، بحلول نهاية عام 2022، لتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم التدريب على تعميم برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية على الصعيد الوطني في هذه البلدان.

12 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئيا.

13 - وبما أن برنامج عمل فيينا سينتهي في عام 2024، فالتوصية الداعية إلى وضع استراتيجية وخطة تنفيذ مُحْكَمَتين وشاملتين، بحلول نهاية عام 2022، لتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم التدريب على تعميم برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية على الصعيد الوطني في هذه البلدان تأتي في وقت متأخر لأن أفضل وقت للقيام بأعمال التعميم والتدريب هو بعد فترة وجيزة من اعتماد برنامج عمل جديد.

14 - وفي حالة الأمانة العامة للأمم المتحدة على وجه الخصوص، سيكون من الأفضل القيام بأعمال تعميم وتدريب مكثفة بعد اعتماد برنامج عمل جديد في عام 2024 بفترة وجيزة نظرا لمحدودية الموارد المتاحة للبرنامج الفرعي المعني. أما حاليا، فيمكن للأمانة العامة أن تزيد الوعي داخل منظومة الأمم المتحدة بأهمية تعميم برنامج عمل فيينا أو نسخه المقبلة، بما في ذلك في سياق صياغة هذه النسخ.

15 - وترى الأمانة العامة كذلك أن من المهم إشراك بلدان المرور العابر في هذه الأنشطة التدريبية، وضمان مشاركة الكيانات المناسبة التي تتمتع بخبرة متخصصة في مختلف المجالات المواضيعية، ومشاركة اللجان الإقليمية نظرا لمعارفها وخبراتها بشأن المناطق بعينها.

16 - ويُنظر إلى برامج التدريب أيضا على أنها أدوات لدمج تنفيذ برنامج عمل فيينا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستفادة من أوجه التآزر بين العمل على هذا البرنامج والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصية 3

يضعُ الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بحلول نهاية عام 2022، إطارا واضحا للنتائج فيما يتعلق بدعم البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك أوجه الترابط بين النتائج المراد تحقيقها واستراتيجية النواتج الرئيسية والأنشطة الأساسية.

17 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئيا.

18 - وتُقرّ الكيانات بقيادة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وتحذر من خطر إنشاء آليات وعمليات إبلاغ مكرّرة. ويرى الكثيرون الرأي نفسه وهو أنه ينبغي مواصلة تنفيذ برنامج عمل فيينا وما يلزم من إبلاغ من خلال بذل الجهود على نطاق المنظومة، وأن التوصيات الصادرة عن هذا الاستعراض ينبغي أن تساعد في تعزيز الآليات المعمول بها على نطاق المنظومة، بالاقتران مع استرشاد فرادى الكيانات بالعمل المنجز على نطاق المنظومة في هذا الصدد.

19 - ويشير مكتب الممثل السامي إلى أنه قام، في سياق الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، بتنسيق أعمال صياغة إطار واضح للنتائج في شكل خريطة طريق[3] للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وتتضمن خريطة الطريق بيانا مفصلا للأنشطةِ المزمع أن تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وآليات التنسيق وتحديد أوجه الترابط فيما بين النتائج.

20 - ويلاحظ البعض أيضا أن الهدف من هذه التوصية سيكون من الأنجع تحقيقه من خلال تنفيذ التوصية 7.

التوصية 4

يكلِّف الأمين العام مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي، بتقديم توجيهات بانتظام، بحلول نهاية عام 2022، للأفرقة القُطْرية في البلدان النامية غير الساحلية بشأن إدراج برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية في إجراء تحليلات قُطْرية مشتركة وفي وضع أطرٍ للتعاون.

21 - تؤيد المنظمات هذه التوصية، وإن كانت تلاحظ أن الوفاء بالموعد النهائي المقترح سيكون من الصعب جدا.

22 - وكخطوة أولية، أقام مكتب الممثل السامي علاقات عمل مع الأخصائيين الاقتصاديين في مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية، بطرق منها عقد اجتماعات منتظمة. كما أنشأ مكتب الممثل السامي ومكتب التنسيق الإنمائي في آذار/مارس 2021 شبكة للمنسقين المقيمين للبلدان النامية غير الساحلية، وهي مبادرة مشتركة ستشمل قريبا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب التنسيق الإنمائي، في إطار استعراضه للتحليلات القطرية المشتركة الواردة من البلدان غير الساحلية، بالتشجيع على إدماج عناصر برنامج عمل فيينا في هذه التحليلات، ولا سيما ضمن فرع التحليلات المتعلقة بالتحول الاقتصادي. وستستمر هذه الممارسة إلى أن تُوضع إرشادات محددة.

التوصية 5

يكلِّف الأمين العام مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بإجراء تقييم على نطاق المنظومة، بحلول نهاية عام 2023، لمساهمة منظومة الأمم المتحدة في النتائج الإنمائية لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية، ويضمن الاسترشاد بالنتائج المحقَّقة في إعداد برنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

23 - تؤيد المنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هذه التوصية وما يتصل بها من تحسين لعمليات رصد تنفيذ برنامج عمل فيينا والإبلاغ عن هذا التنفيذ، وإن كانت تلاحظ أنه سيكون من الصعب قياس النتائج الإنمائية للبرنامج ومساهمة الأمم المتحدة في تحقيقها. ولهذا السبب، تفضل هذه المنظمات أن يتمحور التقييم حول ما إذا كان دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يتماشى مع برنامج عمل فيينا واحتياجات البلدان النامية غير الساحلية، وحول مدى توفر الموارد لتنفيذ هذا البرنامج.

(3) متاحة على الرابط التالي: www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/terms_of_reference_iacg_lldcs_final.pdf.

24 - وينبغي أيضاً النظر في ما إذا كانت فترة عام واحد وقتاً كافياً لتحقيق النتائج بما أن العديد من التوصيات الأخرى من المقرر تنفيذها بحلول نهاية عام 2022 فحسب.

التوصية 6

يكلِّف الأمين العام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بأن يضع بحلول نهاية عام 2022 إطارا مُحْكما ومتكاملا للنتائج وميزانيةً وخطةً برنامجية لبرنامجه الفرعي بشأن البلدان النامية غير الساحلية، مع معلومات عن شروط النجاح، بما في ذلك إقامة شراكات من أجل تحقيق أثر جماعي، وبلورة خطة لإدارة المخاطر، وخطة للرصد والتقييم.

25 - تؤيد المنظمات هذه التوصية وتؤكد دعمها المستمر لمكتب الممثل السامي.

26 - وتقترح الأمانة العامة للأمم المتحدة إجراء تقييم للاحتياجات قبل تنفيذ هذه التوصية نظرا للفارق الشاسع بين توقعات أصحاب المصلحة والشركاء والواقع من حيث ما يستطيع مكتب الممثل السامي القيام به. وينبغي أن يشمل هذا التقييم للاحتياجات تحديدَ مصادر التمويل نظرا للقيود المالية الراهنة التي تؤثر في المنظمة.

27 - وبعد تقييم الاحتياجات، سيُشكّل وضعُ إطار مُحكم للنتائج يُدعم بتخصيص موارد كافية للكيانات المسؤولة عن التنفيذ، ولا سيما مكتب الممثل السامي، خطوةً رئيسية نحو تحسين تنفيذ برنامج عمل فيينا. لكن وضع المكتب إطارا مُحْكما ومتكاملا للنتائج ينبغي أن تسبقه أيضا جولة شاملة من المشاورات مع الشركاء وأصحاب المصلحة على نطاق المنظومة لدعم اتساقه مع خططهم وبرامج عملهم، حسب الاقتضاء.

28 - ولتجنب ازدواجية الجهود وضمان الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من المهم أن يتّسق الإطارُ المتكامل المقترح للنتائج والميزانيةُ والخطةُ البرنامجية مع الاستراتيجية ومع أطر النتائج العامة المشار إليها في التوصيتين 2 و 3.

29 - وفي ضوءِ ما تقدم، فإن الجدول الزمني المحدد لهذه الأنشطة قصير جدا.

التوصية 7

تُوعزُ الأجهزةِ التشريعية والهيئات الإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمؤسساتها، بحلول نهاية عام 2022، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، بأن تعمِّم أولويات برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية ذات الصلة بالعمل المنوط بها، وتطلبُ إلى مؤسساتها أن تقدِّم تقارير دورية عن تنفيذه.

30 - تلاحظ المؤسسات أن هذه التوصية موجهة إلى الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

31 - ويلاحظ بعض المؤسسات أن هذه التوصية تعالج على نحو أنجع وأوفى ما يبدو أنه متوخى من التوصية 3 لأنها تدعِّم الإبلاغ عملا بمنطق الخطة الاستراتيجية.

التوصية 8

يكلِّف الأمين العام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالعمل، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، مع مكاتب المنسِّقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل دعوة الحكومات الوطنية إلى تعيين جهات تنسيق معنية ببرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية تُحدَّد أدوارها ومسؤولياتها بوضوح.

32 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية. ويقترح بعضها تنفيذها على نحو وثيق الاتساق مع التوصية 4.

33 - وستعمل الأمانة العامة، من خلال مكتب الممثل السامي، مع البلدان النامية غير الساحلية لإيجاد وتعيين جهات تنسيق وطنية يكون مقرها في العواصم من بين المسؤولين عن تنسيق اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة والمنشأة بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة نظرا لما لمسائل المرور العابر والتجارة الدولية وتيسير التجارة من أهمية في تنمية البلدان النامية غير الساحلية وفي النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا. وبالنسبة للبلدان التي لا ينطبق عليها ذلك، سيدعو المكتب إلى تعيين مسؤولين من الوزارات المسؤولة عن التجارة الدولية أو النقل أو التخطيط.

34 - وقد شرع مكتب الممثل السامي في التواصل مع الحكومات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية، من خلال بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بشأن تعيين جهات تنسيق وطنية يكون مقرها في العواصم. وكان يُتوقع عقد أول اجتماع في نهاية عام 2021 يتناول اعتماد اختصاصات جهات التنسيق الوطنية كذلك.

التوصية 9

يكلِّف الأمين العام مكتبَ الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بصفته رئيس الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، باستعراض طرائق عمل الفريق، حتى تتسنى، بحلول نهاية عام 2022، مشاركة المنسِّقين المقيمين في جميع الاجتماعات المقررة بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، وتوجيه الدعوات، عند الاقتضاء، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية للمشاركة في مناقشات تفاعلية بشأن المسائل المواضيعية.

35 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية.

36 - قام الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات مؤخرا بإضفاء الطابع الرسمي على اختصاصاته وبتكريسها بعد أن وُضعت عن طريق عملية تشاركية شفافة.

37 - ومكتب التنسيق الإنمائي عضو بالفعل في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، وكذلك المنسقون المقيمون الذين توجّه لهم الدعوات للمشاركة في اجتماعاته. وستُدعى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر كذلك للمشاركة كلما كان ذلك مناسبا وممكنا. ويشارك رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية أيضا في اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات.

38 - ومن المنصوص عليه في اختصاصات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات أن يُدعَى رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية إلى الجلسات الافتتاحية لاجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين

الوكالات. ومنصوص فيها أيضا على أنه يجوز للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات أن يدعو، على أساس كل حالة على حدة، خبراء، ومسؤولين حكوميين، وممثلين لمنظمات غير حكومية وللقطاع الخاص وكيانات أخرى ذات خبرة قد تسهم في أعمال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات ليشاركوا في مناقشاته بصفة مراقبين ومساهمين.

39 - ولن يتحقّق التنفيذ الفعال والناجع لبرنامج عمل فيينا إلا من خلال التحاور المنتظم وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما بين مختلف الجهات المعنية به. وبالإضافة إلى ذلك، الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات مستعد لتقديم الدعم والمشورة بشأن مواءمة تنفيذ برنامج عمل فيينا مع تنفيذ خطة عام 2030.